نحو ٦٦ الف عامل · وهذه الصناعة حتى لو كان امامها فرصة لتحسين وضعها ، فأنها لا تستطيع ذلك على المدى القصير · وهناك ايضا ، مثلا ، الصناعة الكيماوية (٧ر١٥٪ من الصادرات) ، التي استثمرت اموالا طائلة في شراء معدات حديثة ، ولكنها لا تستطيع تحقيق اي ربح بموجب قيمة الصرف الحالية · وكان ابراهام شفيط رئيس اتحاد الصناعيين قد اعلن ان هناك ٢١ فرعا من فروع الصناعة الراكدة ، التي تواجه مشكلات مستعصية ، ولا بد من تصفيتها · وفي مثل هذا الوضع ، يبرز الاحتمال الثاني القائم بالنسبة للحكومة وهو ايجاد سبل مختلفة لتقديم مساعدات لتلك الفروع الاقتصادية ، رغم ان ذلك يتعارض بالطبع مع سياستها بالامتناع عن التدخل في النشاط الاقتصادي · اما الوسيلة الثالثة فهي رفع قيمة الصرف اي اجراء تخفيض آخر في قيمة الليرة، حتى ١٦ ليرة للدولار كحد ادنى ، مثلا وفي استطاعة بنك اسرائيل تنفيذ هذا الامر بايعاز من الحكومة كما ذكرنا سابقا · الا ان هذا الاجراء يتطلب سياسة كبح شديدة لانه سيؤدي الى زيادة ارباح اصحاب رؤوس الاموال والودائع الاجنبية ، والى زيادة في الاسعار كما يحدث في كل مرة تقدم فيها الحكومة الاسرائيلية على اجراء من هذا النوع ، وبالتالي ازدياد التضخم المالي · وهذا يتعارض واهداف السياسة الجديدة · ولكن على الرغم من ذلك ، تستطيع الحكومة الاسرائيلية منع هذا التدهور بواسطة اتباع سياسة مالية وضريبية كابحة تؤدي الى عدم اتساع الطلب المحلي · وقد اتخذت بالفعل بعض الاجراءات ، في هذا الصدد ، اثناء تطبيق السياسة الجديدة ، منها منع التسليف ، حيث اعلن بنك اسرائيل تجميد التسليف المصرفي لثلاثة اشهر ، بالاضافة الى رفع ضريبة القيمة الاضافية وخفض الاعانات الحكومية · الا ان هذه الاجراءات تعتبر غير كافية بالمقارنة مع الضغط التضخمي الذي نتج اثر بدء تطبيق السياسة الجديدة ·

ان النتيجة الواضحة المترتبة على هذا الوضع هي ان الصناعة الاسرائيلية المعدة للتصدير لا يمكن ان تزيد من انتاجها على المدى القصير ، خاصة وانها تعاني ، بالاضافة الى عدم تمكنها من الحصول على مردود اضافي نتيجة السياسة الجديدة ، من نقص في الايدي العاملة · وكان « عدد المستخدمين في الصناعة قد بلغ سنة ١٩٧٦ ، ٢٧٣ر٨٠٠ عامل ، مقابل ٢٧٤ر٤٠٠ عامل في سنة ١٩٧٥ ، اي اقل بـ ٦٠٠ عامل ، على الرغم من قفزة التنمية السريعة خلال هاتين السنتين ·· وحمل هذا النقص العديد من المصانع على الاعتماد ، بصورة مطلقة ، على العمال من المناطق المختلة ··· والاعتماد على الطاقة البشرية ، التي استنفذت في المناطق ، اشد خطرا من مجرد النقص في الطاقة البشرية ، لان هؤلاء العمال لا يأتون الى العمل في اوقات التوتر الامني » (٢٣) · كذلك اكد محافظ بنك اسرائيل ان الطاقة البشرية في الخدمات العامة سجلت زيادة